

نحو رؤيا نقدية لواقع فكرة المواطنة في المجتمع الجزائري

د/ مصطفى محجوبي

د/أبو الفتوح بوهريرة

جامعة الوادي

mmoustapa@yahoo.fr

ybouhoreira88@gmail.com

ملخص المقال

إن -فكرة المواطنة- وما يرتبط بها من توجهات سوسولوجية ظلت واحدة من أبرز الإشكاليات التي تثار لدى الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، كونها إطار فلسفي وتربوي يقف على تحديد مجال ونوعية العلاقة التي يجب أن تربط الأفراد المواطنين بعضهم ببعض وبمكونات المجتمع التنظيمي من جهة أخرى، وإن نضج هذا المفهوم في أي مجتمع مرهون بقدرة منظومة التنشئة السياسية على توجيه الأفراد نحو الالتزام نحو المشاركة الفاعلة في الشأن العام للمجتمع، إذ أن صفة- الفرد المواطن- لا تعني فقط مركب نفسي يشحذ بمختلف عمليات التنشئة من قبيل الانتساب للوطن (الجنسية) والارتباط به في حدود الجغرافيا، بل كونه ممارسة اجتماعية يضطلع فيها (الفرد) بدور إيجابي ضمن حياته في المجتمع، وسنحاول بدورنا في هذا المقال تبيان مفهوم فكرة المواطنة في قراءة سوسيو-تاريخية حتى يتسنى لنا تشكيل صورة نقدية عامة حول تمثلاته في المجتمع الجزائري.

Abstract

The idea of citizenship - and the associated sociological trends - has been one of the most prominent problems raised by researchers in the field of humanities and social sciences, being a philosophical and educational framework that focuses on one hand on defining the scope and quality of the relationship that citizens should relate to one another and to the components of the organizational society on the other hand. And that the maturity of this concept in any society depends on the ability of political formation system to orient individuals towards commitment to active participation in the public affairs of society, since the status - the individual citizen - does not mean only a psychological compound sharpens the various processes of formation such as affiliation to the homeland (nationality) and the connection with it within the limits of geography, but as a social practice in which (the individual) plays a positive role within his life in society, we will try to explain the concept of citizenship in a sociological-historical reading so that we can form a general critique of its representation in Algerian society.

مقدمة:

إن الحديث عن مقومات السلوك الاجتماعي قديم قدم علوم الإنسان والمجتمع، لهذا كان ومازال الشغل الشاغل للباحثين في ميدان السوسيولوجيا السياسية تحديداً، حيث حاول الكثير منهم التأسيس لتصور نظري لمختلف أنساق العلاقات الاجتماعية التي تحكم الأفراد ونظم صيرورتها في المجتمع، بغية الحفاظ على استقراره وتطوره في ظل القوانين والقيم الوطنية، ولا يتم هذا طبعاً إلا بفهم كامل لعلاقات الفرد بما يحيط به من مؤسسات وبنى اجتماعية.

وبهذا جرى الحديث عن فكرة المواطنة والتي لطالما اعتبرت في حقيقتها علاقة بين الفرد ومجمعه تتحدد بموجبها مجموع السلوك الحضاري الذي يقوم به الفرد اتجاه مجتمعه ووطنه، ومعنى هذا أنها التزام اجتماعي قيمي، وسلوك يخضع للوائح القانونية، حيث يتعلق هنا الفرد باعتباره مواطناً بمواقف من الاحترام إزاء مقومات الوطن، ومعبرا عنه بالتزامه ومسؤولياته الاجتماعية بما يحيط به من واجبات وحقوق يؤديها اتجاهه.

ومع هذا فإن الحراك الكبير الذي أصاب عناصر ومكونات الثقافة في المجتمع الجزائري بفعل مخلفات التاريخ الاستعماري والتنامي السريع لقيم العولمة وتجلياتها التكنولوجية، أثر بشكل سلبي على دلالة القيم ومختلف الروابط الاجتماعي، وسمح لها باكتساب طابع الفردانية والانانية في توجيه السلوك العام، وهو ما كاد يقضي على قيم الوطنية بين أفراد المجتمع الجزائري، بإعتبارها -أي الوطنية- الإطار الفلسفي الذي يغذي معالم فكرة المواطنة لديهم، وهو بما لا يتناسب مع المرجعية القيمية والثقافية لفكرة المواطنة بوصفها ممارسة اجتماعية مشتركة بين أفراد المجتمع، حيث يعبرون عنها بعضوية مباشرة فيه، وذلك من خلال مجموعة من المقومات التي تصفهم بالمواطنين في إطار علاقاتهم بالمجتمع من جهة وعلاقتهم بمختلف البنى الرامزة لهوية الوطن والدولة الجزائرية.

وسنحاول في هذا الورقة طرح هذه المسألة كموضوع للمناقشة بما يتضمن تحديد معالم فكرة المواطنة ونشأتها في ضل التغيرات التي أصابت البنى الثقافية والقيمية للمجتمع الجزائري، وأثر ذلك على تمثلاتها الاجتماعية والسياسية فيه.

أولاً- فكرة المواطنة - نشأة المفهوم ومعالم نضج الفكرة:

إن ما يشكل حاجساً لدى أغلب الباحثين في قضايا المجتمع، هو القدرة على إضفاء الدلالة المفاهيمية على القضايا التي يعالجونها، بحيث تكون واضحة وبعيدة عن التعقيد وفي متناول القارئ غير المتخصص، ولعل مصطلح " المواطنة " من أبرز المفاهيم التي لم يخرج عن هذا المنحى، كونه مصطلح له امتداداته التاريخية والاجتماعية، ويرتبط بشكل أساسي بعناصر ثقافة هوية المجتمع العام، ولا يمكن أن تتضح معالمه الاصطلاحية إلا بتحقيق مظاهر النضج السياسي والحضاري بين أفراد هذا المجتمع.

ويرجع الكثير من الدارسين أن مصطلح المواطنة قد تبلور مفهومه في أواسط الحضارة اليونانية والرومانية كمؤشر سياسي رافقه جملة من استصدار التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية، في ما يتعلق بواجبات وحقوق الافراد ومركزهم الاجتماعي، وذلك على اعتبار أن الوضعية الاجتماعية والسياسية للفرد الأثيني (اليوناني) تتحد وفق منزلته الطبيعية، وهذا المنحى النظري قسم المجتمع

الأثيني إلى ثلاث طبقات رئيسية تختلف كل منها عن الآخر سياسيا وقانونيا واجتماعيا وهذه الطبقات هي - المواطنون الأحرار - المستوطنون الأجانب - العبيد. واعتبرت المواطنة ضمن هذا التصور مكانة متميزة يشغلها المواطنون الأحرار، تجعلهم يمتلكون تأثيرا سياسيا قويا وتمكنهم من شغل مناصب إدارية في مجتمع دولة المدينة الأثينية.

أما عند الرومانيين فبالرغم من إبقائهم على فكرة تصنيف المجتمع إلى طبقات أو فئات اجتماعية متباينة في الحقوق والواجبات، " إلا أنهم تجاوزوا الفكرة التي تحصر صفة المواطن في الشخص الذي تكون فيه قابلية تولي الوظائف العامة، وذلك عندما أضفوا على صفة المواطنة طابعا قانونيا أوسع عبر مرسوم كاركا سنة 212م، من حيث انه الشخص الذي يربط له القانون حقوقا معينة دون أن يشترط فيه المشاركة أو الإسهام في الوظائف العامة"¹.

وبقي هذا المفهوم طاغيا على الحياة الاجتماعية التي عاشتها أوروبا إلى غاية القرن السابع عشر الذي زامن ظهور الثورة الفكرية على يد الكثير من الفلاسفة والمفكرين كجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau ومونتسكيو Montesquieu وكانط Kant وهوبز Hobbes وغيرهم، الذين خاضوا صراعات عديدة مع الأمراء الإقطاعيين بوصفهم الراعيين الرسميين لفكرة الطبقية، في مقابل فكرة "العقد الاجتماعي" الذي أسس معالمها هؤلاء المفكرين، إلى غاية تبلور مفهوم المجتمع المدني في إطار الدولة الحديثة مع بداية النهضة الأوروبية بين القرنين الرابع والسابع عشر، والذي أضفى بدوره الطابع الاجتماعي للمواطنة " كمرجعية للواجبات والحقوق المتساوية بين أفراد المجتمع بعيدة عن الانتماءات الضيقة والعصبية الأثينية، وحولتهم من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين عليهم حقوق مثلما عليهم واجبات تؤكد لهم المشاركة في القضايا التي تمس الوطن - الدولة - المجتمع"².

وعليه فإن ظهور المفهوم الحديث للمواطنة تزامن مع ظهور مفهوم الدولة الحديثة في أوروبا، والذي استتبع ظهور قيم اجتماعية وسياسية وقانونية جديدة تحكم علاقة المجتمع المدني بالدولة، وهي " قيم غيرت مفاهيم الناس عن معنى السلطة وأنواعها، وعن مسؤولية الفرد دخل مجتمعه، وعن واجباته تجاه بلده، داخل إطار ترابي محدد هو الوطن، وعن مسؤولية الدولة تجاه حقوق الأفراد الذين ينتمون للوطن الواحد"³. ما جعل المفكر الإنجليزي "براين تيرنر B.Turner" يصف فكرة المواطنة حسب هذا الطرح "بأنها هوية قانونية تتحدد بموجبيها وضعية الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية، وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع، بحيث يكون للفرد شخصية قانونية، تمنحه حقوقا معينة وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية، أي في إطار منظومة من القيم يقرها الأفراد بوصفها فضائل مدنية"⁴.

لكن هناك بعض المفكرين المحدثين لا يقبلون هذا التصور الذي يهدف مفهوم المواطنة بمعاني الحق والواجب عبر مختلف الشرائع والدساتير الوطنية، وهو ما نجده لدى المفكر الإنجليزي توماس مارشال H.Marshall في كتابه " المواطنة والطبقة الاجتماعية Citizenship and Social " الذي يعتبره مفهوما -أي المواطنة- لا يقف عند محددات الروابط القانونية وإن كانت تمثل إحدى عناصرها الأساسية، فيقول: "أي نعم لها جانبها القانوني، ولكن لها جانب آخر يتضمن المشاركة السياسية والمدنية، حيث يتم تحديد مفهوم المواطنة من خلال العلاقة المتبادلة بين هذه الجوانب، والتي بدورها تتفرع لتظهر ثلاث عناصر مكونة لها"⁵.

- المواطنة المدنية: وتؤكد على الحقوق الضرورية الخاصة بالفرد، كالحرية الفردية، وحرية التعبير، حرية الفكر والعقيدة، الحق في التملك وإبرام العقود، الحق في العدالة الذي يتضمن تأكيد هذه الحقوق والدفاع عنها والمساواة مع الآخرين مع أخذ بعين الاعتبار الإجراءات القانونية المتوجبة عن هذا كله.

- المواطنة السياسية: وتتأكد فيها حقوق الفرد في المشاركة السياسية من خلال ضمان حقوقه في ممارسة السلطة السياسية، أي حرية الاستئثار في الشأن العام وحق الترشح للوظائف العامة مع ضمان حق الانتخاب والتصويت.

- المواطنة الاجتماعية: هذا البعد يستوعب وجود علاقة بين الوطن والمواطن، تستلزم توافر الأول الحد الأدنى من الرفاهية الاقتصادية، وتأمين الأمن الاجتماعي للمواطن، وإتاحة الفرصة له في التأثير على الحياة العامة عبر إشراكه في اتخاذ قرارات حول المسائل ذات الصالح العام وفق المعايير السائدة في المجتمع.

الواضح من خلال مختلف الدراسات السوسيو-سياسية أن طرح كل من براين تيرنر B.Turner ومارشال H.Marshall حول فكرة المواطنة شكل مرجعية نظرية لمختلف دساتير دول العالم، فالأول يركز على الوضعية القانونية كقاعدة لتحديد مفهوم المواطنة بما تحده من أحوال شخصية، ومكانة الفرد القانونية داخل المجتمع أو ما يسمى بالدولة، بينما الثاني يركز في نظريته للمواطنة على الوضعية المدنية كقاعدة تحدد معالم عضوية الفرد في المجتمع العام، وهو ما يجعلهما غير قادرين على تخطي مفهوم الجنسية التي تعني بشكل عام مختلف الروابط القانونية والسياسية التي تحدد شكل عضوية وعلاقة الفرد بالدولة التي يعيش فيها لصبح بموجبها أحد رعاياها من حيث تمتعه بكافة الحقوق الوطنية وقيامه بكافة مسؤولياته الوطنية.

وبخلاف ما هو شائع عند هاذين المفكرين نجد تصور المفكر الألماني يورغن هابرماس J.Habermas أكثر عقلانية وعملية حول فكرة المواطنة باعتبارها علاقة بين المواطن ودولته، وحقيقة فكرة المواطنة في هذا الشكل أبعد مما هي متعارف عليه في الأواسط السياسية والقانونية، إذ تتضمن "علاقة اجتماعية ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد، وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التي يعيشون في كنفها، والمواطنة لا تمنح، بل حق لكل من يعيش على أرض الوطن، ومن ثم فإن السكان ليسوا رعايا للدولة تمنحهم ما تشاء وتمنع عنهم ما تشاء، ولكنهم المواطنون الذين أسسوا الدولة لتحمي حقوق المجموع، فالمواطنة ليس مفهوما استاتيكيًا جامدا، بل هي مفهوم دينامي مرن يشتمل على المبادرة والإقدام لما فيه خير المجتمع".⁶ ومنه يمكن اعتبار فكرة المواطنة بهذا المعنى على أنها قيم سلوكية بالأساس، تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية من قبل الفرد تجاه مجتمعه، من حيث هو مطالب بالحفاظ على الصالح العام من جهة، ومن جهة أخرى الإسهام في رقي مجتمعه وتحضره في كافة المجالات.

وللعلم أن المجتمع العربي لم يعرف هذا المنحى التصوري في إدراك مفهوم ودلالة فكرة المواطنة، فبحسب رأي الباحث في التاريخ الإسلامي لحضارات الشرق أوسطية "برنارد لويس Bernard Lewis فإنه لا توجد كلمة مواطن CITIZEN التي انحدرت منها فكرة المواطنة في اللغة العربية وإنما يوجد مصطلح مقابل لها يستخدم في كل معنى "ابن البلد"، وهي كلمة تخلي بدرجة كبيرة من أي مضامين أو إichاءات لكلمة مواطن الإنجليزية التي تتحدر من أصول لاتينية وإغريقية بمعنى الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية،

وسبب غياب هذه الكلمة يرجع إلى غياب فكرة المواطن المشارك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة لدى العرب سابقا.⁷ ولهذا كانت كلمة مستحدثة في النصوص العربية، واختارها المعربون للتعبير بها والاستعانة بدلالاتها في أغلب كتاباتهم.

ثانيا - فكرة المواطنة في المجتمع الجزائري: نشأة الفكرة وإشكالية المفهوم.

تشير مختلف الدراسات السوسيو-تاريخية أن أصول المجتمع الجزائري متنوع من حيث التركيب الإثني بين أمازيغي وإفريقي متأصل وعربي وتركي مستوطن، اجتمعوا كلهم بفعل التعاقب الحضاري وكان للفتح الإسلامي دور كبير في تأسيس منظومة مجتمعية ولغوية متجانسة، رغم الاختلاف اللغوي إلا أنهم مندمجون ثقافيا، ويرى الباحث الفرنسي مارسيل موص M.Mauss في كتابه "مجتمع المواطنة" أن التركيبة اللغوية والثقافية جعلت للمجتمع الجزائري بناء اجتماعيا، يسمى الآن بتعايش الذات المتناقضة وهي الذات الإسلامية والذات المعربة والذات الأمازيغية والتي شكلت ما يعرف بالأمة⁸، ويذكر المؤرخ الفرنسي أرست رينان E.Renan أن مفهوم الأمة هنا دال على معنى الوطن، وهما شيان يشكلان في الحقيقة نفس الأمر، باعتبار أن كل واحد منهما يدل على الملكية الجماعية لذكريات الماضي الموروثة، مع تميز الثاني بمقومات الرضي والرغبة في العيش معها والإرادة في مواصلة إثبات التراث المسلم بكامله...⁹

وإن اجتماع كل هذه العوامل معا أسس للمجتمع الجزائري كيانه ونظامه الاجتماعي واستقلالية شخصيته المدنية، نلمس معالمه في تاريخ الدولة الجزائرية إبان الهيمنة الإمبراطورية العثمانية، وهو ما جعل أحد الكتب الجزائريين يصف المجتمع الجزائري قبل الاستعمار بأنه كان "مجتمعا مندمجا ماديا وأديبا، له سلطة مركزية مستقرة دائمة وحدود مرسومة، يتمتع سكانه نسبيا بوحدة أخلاقية وفكرية وثقافية وينقادون عن وعي للدولة وقوانينها"¹⁰. لكن على الرغم من هذا فلقد أدت السنوات الطويلة للاستعمار الفرنسي للجزائر والتي دامت قرابة الـ 135 سنة، إلى تشويش كبير في مسألة المواطنة وحقيقة وجود كيان قائم لها في المجتمع الجزائري، ما جعل مقوماتها - أي فكرة المواطنة - باقية على صبغة بدوية يرسم معالمه المجتمع الأهلي الذي ضم القبائل والعشائر بوصفها كيان اجتماعي يستحوذ على ولاء الافراد أكثر من وسم الدولة، وإن تواجدت خلال تلك الفترة بعض معالم المدنية في المدن الكبرى الجزائرية فهي في الغالب مقننة بمقتضى الأحوال الاستعمارية، والذي عرف في ذلك الوقت بقانون الأهالي سنة 1871 م.

لقد كان لحرب التحرير وثورة نوفمبر سنة 1954 م بعد ذلك، الأثر الكبير في إعادة بعث القيم الوطنية كإطار فلسفي وإحياء روح المواطنة كممارسة إجتماعية بين الأقلية الجزائرية المحافظة في المجتمع والرافضة لتطبع الشخصية الجزائرية ضمن المشروع الفرنسي الإدماجين، والتي ظهرت من خلال جهود كل من الحركات الوطنية وتوجهات جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية سنة 1936 م، والتي عملت على إعادة بعث قيم الشخصية الوطنية في المجتمع الجزائري، وهو ما عقد من أجله المؤتمر الإسلامي بسطيف في نفس السنة، إلا أن هذا المشروع لم يدم طويلا ولم يحقق النتائج المرجوة منه نتيجة الاختلاف الإيديولوجي لمختلف الأطياف والأحزاب السياسية الممثلة للمجتمع الجزائري وهو ما شوش فكرتهم ورؤيتهم العامة لما يجب ان يكون عليه كيان المجتمع الجزائري.

وقد أظهرت هذه الحالة صراعات فكرية كامنة حول ما يجب ان تكون عليه المواطنة، والتي مثلته فرقان من النخبة الجزائرية، إحداها تؤكد على العودة لقيم المجتمع الجزائري المحافظ ولم شتاته، من خلال

التركيز على الإصلاح الاجتماعي والعمل على إحياء مقومات الهوية الوطنية وبعث القومية العربية الإسلامية، أما الفئة الثانية فرأت أن إعادة بعث المجتمع الجزائري لن يتم إلا بالالتفاف حول قيم الديمقراطية والليبرالية الفرنسية، وهؤلاء ينطبق عليهم ما قاله السياسي الإنجليزي توماس ماكولي T. Macaulay في خطابه الشهير على البرلمان الإنجليزي سنة 1835م بشأن استعمار إنجلترا للهند بأنها طبقة من النخب عملها "أن تلعب دورا الترجمة بيننا وبين الملايين الذين نحكمهم، ولا يهم أن يكون هندي اللون أو الدم، بل المهم أن يكون بريطاني الذوق والأفكار والأخلاق والفضيلة".¹¹ وعملت هذه الفئة بعد الاستقلال سنة 1962م على تدويل الأفكار البرولتارية ذات النهج الليبرالي في محاولة لإعادة نمذجة المجتمع الجزائري بما هو حديث في الفكر الغربي وخاصة الفرنسي، متأثرة بالمواطنة الفرنسية إبان تواجدهم بفرنسا واندماجهم في مجتمعتها.

ومع بداية عصر الحزب الواحد سنة 1964م، ظهرت محاولات السياسة الرسمية لاحتواء المجتمع عبر التأسيس لميثاق المواطنة المدنية، والذي بموجبها تم حصر مختلف المجالات المسموحة لممارسة السياسة المدنية، وذلك من خلال تأميم وإعادة هيكلة مختلف التنظيمات النقابية والاتحادات المدنية، وفق التوجه القومي الذي انتهجته سياسة الدولة آنذاك من خلال مشروع الجدارة والتعريب، والعمل على بث مفاهيم وقيم الثورة الزراعية الصناعية كمعالم للقومية الوطنية الجزائري.

وتمخض عن هذه الأحوال وضع دساتير للبلاد تبين أجهزة الدولة ومؤسساتها ويضبط حقوق وحرريات الأفراد واجباتهم، حيث تجسد المشروع في دستوري 1976م و1989م والذي أعطت نصوصه الأولوية للبعد الاجتماعي والاقتصادي، نص معظمها على حقوق الفرد القانونية والدستورية التي يحميها المشرع بكافة الضمانات والوسائل، منها الحق في التعليم والعلاج...، ووضع نوع من التوازن الطبقي وإذابة الفوارق الاجتماعية".¹² لتدخل الجزائر بعد ذلك في عهد جديد، إثر أحداث 05 أكتوبر 1988م، التي غدت الأزمة الاقتصادية العالمية، وكانت إنذارا بانتهاء التصور الثوري لفكرة المواطنة القومية، والذي قام على أنقاضه وضع اجتماعي وسياسي جديد، من خلال إقرار الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، كمظهر من مظاهر الانفتاح الديمقراطي، بغية إتاحة الفرصة للشعب الجزائري تجسيد حق المشاركة بحرية في القرارات التي تمس مجالات حساسة من حياته الشخصية والجماعية".¹³

والملاحظ أن فكرة المواطنة التي سعت الدولة الجزائرية لترويجها بداية وضع دستور 1976م حتى اليوم ضلّت حبيسة التجريد القانوني، كون معالم الفكرة لم تخرج عن التوصيف المظهري لمفهوم المدنية والديمقراطية الغربية، وضلّت في حقيقتها عبارة عن مبادئ مجتمعية توجيه أفراد المجتمع في حياتهم الاجتماعية والسياسية... إلخ، وذلك ضمن سياق قانوني وسياسي محدد دستوريا، وربما نجد مبرر ذلك في كون الفلسفة السياسية في الجزائر كانت ومازالت محافظة على الإرث والمنظور الفرنسي لفكرة المواطنة، ما يجعلها في قطيعة مع سياقها التاريخي، والذي جسده المشروع الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين ومختلف الكتل الوطنية، والذي جمعهم مؤتمر سطيف الذي عقد سنة 1936م. وأريد فيه من فكرة المواطنة الجزائرية أن لا تتصل معالمها فقط بجملة الحقوق والحريات العامة كقوالب فلسفية مجردة، بل كتجسيد ملموس ومحدد ضمن السياق والاجتماعي والأخلاقي لهوية وتاريخ المجتمع الجزائري.

ثالثا- ممارسة المواطنة في المجتمع الجزائري: بؤادر عدم نضج الفكرة واختلال التمثيل.

إن المتفحص لبنية ونمط العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري بعد دستور التعددية الحزبية سنة 1989م حتى التعديل الدستوري لسنة 2016م، وإن اتفقت في المبادئ العامة التي تحدد معالم ومقومات الدولة الجزائرية كمؤشرات أساسية لتطبيق فكرة المواطنة من حيث التأكيد على:

- الهوية والمعالم التاريخية كاللغة والدين والتاريخ المشترك كمقوم للوطنية الجزائرية.
- النهج الديمقراطي وإتاحة الفرصة لممارسة الحريات العامة.
- رفض كل أشكال التفرقة وحماية حقوق المواطنين يكفله القانون.
- أداء واجبات المواطنين سواسية اتجاه الدولة.
- المساواة بين الجنسين ورفض كل أنواع التفرقة العنصرية.

يجد أنها ضلّت في حقيقتها مبنية على متطلبات قياسية رسمية تكرر الفوقية أكثر منها تجسيد للقيم المدنية، من حيث أنها أبقت في علاقاتها وروابطها التواصلية ضمن مورث السياسة الاستعمارية، ونحن نلمس ذلك أحيانا في الخطاب السياسي الرسمي الذي غالبا ما يتعامل مع الجزائريين بنفس طريقة المستعمر الفرنسي باعتبارهم "رعايا لا مواطنين... فالمسؤولون الجزائريون أخذوا يعيدون إنتاج سلوكيات واتجاهات المستعمر ذاتها"¹⁴؛ وإن سيادة هذه الذهنية على نظرة المجتمع السياسي أفرزت صورة مشوهة عن فكرة المواطنة، والتي راحت تؤكد في مضمونها على واجبات المواطنين دون الاكتراث لحقوقهم، واتخاذ مبررات الشرعية الثورية كأساس لتقويض حقوق المساواة وإتاحة مبدأ الامتيازات في التداول على السلطة أو التسيير البيروقراطي، ما جعل المجتمع الجزائري يعيش حالة من القهر والاعترا ب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد وصف الدكتور علي ليلة، من حيث "جعلهم يعيشون حالة من نصف المواطنة، تفرض عليهم الالتزامات دون منحهم فرصة التمتع بالحقوق"¹⁵.

ويحق لنا كباحثين هنا أن تسأل عن موقف ودور الأحزاب الجزائرية ضمن هذه الرؤيا -أي من فكرة المواطنة- رغم إقرار مبادئ التعدد والديمقراطية المجتمعية عبر مختلف الدساتير المتعاقبة؟

يمكن القول عن هاته الأحزاب أنها لم تستطع بلورة مشروع وطني -ضمن توجهاتها السياسية- يؤسس لمعالم فكرة مواطنة جزائرية تدفع بالمواطنين للالتفاف حولها، كونها هي الأخرى لم تتخلص من سيطرة الطابع الباترياركي -الأبوي الذي يهمن على تنظيماتها وممارساتها السياسية من جهة وعلى رؤيتها وتصوراتها كتنظيم مدني لشكل العلاقة التي يجب أن تجمعها مع أفراد المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

ففي نظر الباحثة سعاد جوزيف أن هذه الحالة رافقت نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات العربية عموما، حيث أضفت بتجربتها الفاشلة -في الديمقراطية التعددية- حالة من السلبية في علاقة المجتمع بكيان الدولة، وجعلت المواطنين مثلا يدركون تماما بأن تحصلهم على مختلف السلع والخدمات الحكومية باعتبارها حق تجريدي يكفله القانون، بل لأن لهم رأس مال اجتماعي يدفعهم لإقامة صلات مناسبة تنتج لهم الاستفادة منها، واصبحوا يشعرون بأن مسؤولياتهم كمواطنين ليست تجاه الدولة أو الكيان المدني بل تجاه زعماء سياسيين معينين أقاموا معهم علاقات اجتماعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.¹⁶ وهذه الصورة الاجتماعية رسخت في ذهنية المواطن الجزائري بسرعة، فعلاقته مع الدولة لا تعدو أن تكون علاقة شخصية ذات طابع استرحامي من أجل تحصيل الحقوق ومختلف الخدمات، لتصل إليه على شكل هبات وعطايا من أشخاص أوصياء على تدبير شؤون الدولة وهو ما نطلق عليه الآن اسم مواطنة الربيع في الجزائر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كذلك، ألم يكن تأصيل فكرة المواطنة دستوريا كافي لإكساب أفراد المجتمع الجزائري وعي اجتماعي وقانوني، بما ينعكس على علاقاتهم وممارساتهم في الحياة الاجتماعية؟ يمكن القول أن هذه الحالة -المواطنة الدستورية- تصف مظهرا من الطاعة المفروضة بشكل قصري على أنماط التواصل الهرمي بين الشعب والمجتمع الرسمي، وقد تؤدي بشكل كبير إلى تنمية الشعور بالعجز واللامبالاة لدى الفرد وقد تجره إلى حالات من التمرد على كل من سلوكه وتوجهاته وقيمه الحياتية... فروتينية هذه العلاقات المقيدة بالنصوص والقوانين الجامدة، يضيف على العلاقات الاجتماعية طابع الترجي والتذلل والرهبة والكذب والمسايرة.¹⁷ والناس في هذه الحالة على ما يبدو ليسوا على استعداد للالتزام والولاء أو المشاركة بطريقة حضارية تجسد لقيم ومعاني فكرة المواطنة في المجتمع الجزائري.

فالمواطن الجزائري هنا يشعر بحصار قانوني مفروض على حياته الاجتماعية يتضمن توجهات وضعية في كثير مما يجب وقليل في ما يحق له (حيث نجد كثيرا مصطلح -ممارسة يحدد كيفة- القانون في التشريع الجزائري)، "ويؤسس في نفس الوقت لسيادة الرؤية الواحدة التي تختزل الوطنية في إطاعة السلطة أو في تحية العلم الوطني في مؤسسات الدولة، والمواطنة بهذا المعنى ليست إلا أكثر من احترام مواعيد انتخابية وتسجيل الحضور والتصويت بنعم، وحضر قول لا واحترام القوانين وبرامج هذا الرئيس أو ذاك".¹⁸ هذه الفوارق الصارخة ليست بسبب عيوب في الحقوق والواجبات المدنية فالتشريعات الجزائرية مبنية بإحكام ووفق النظريات القانونية المعاصرة وظروف المجتمع، ولكن لعدم نضج الوعي الاجتماعي بالحقوق والواجبات كمركب ثقافي في ذهنية الفرد الجزائري، والسبب في ذلك الخلل الكبير في عمليات التنشئة السياسية، بالإضافة للتوزيع غير العادل للثروة المجتمعية (الفوارق في الحالة الاجتماعية والاقتصادية)، فحالة التمايز هذه أثرت على مدركات الفرد لمعاني ومدلولات الحياة الاجتماعية والمدنية فقد "تجد اننا نخاف القانون، ولكننا لا نحترمه، ولذلك ترانا نعتدي على القانون بمجرد أن نحس بغفلته عن الرقيب، لأننا نعلم أن أول من يضرب ذلك القانون بعرض الحائط هو من وضع ذلك القانون، إذا تعارض مع مصلحته الخاصة، أو جماعته أو مع هواه".¹⁹ وبهذا تجسدت هذه الرؤية كعامل نفسي يؤثر سلبا على عقلية وسلوكيات المواطن الجزائري، فعدم انصهار هاذين المبدئين معا أسس لمشروع المواطنة التطبيقية فنحن الآن نشهد نوعين من المواطنة في المجتمع الجزائري:

- الأولى مواطنة مدنية كاملة الحقوق ومنقوصة الواجبات يتمتع بها فئة من نخبة المجتمع والتي كسبت كل أنواع الامتياز عبر نضالها التاريخي مع المستعمر الفرنسي اثناء تحرير الجزائر ونصبت نفسها وصية على المجتمع الجزائري باستئثارها على كافة المناصب والإدارات الحساسة في الدولة.
 - الثانية مواطنة شعبية كثيرة الواجبات منقوصة الحقوق تشمل عامة المجتمع الجزائري وغالبا لا تكتثر للصورة المدنية في المجتمع، ومقتنعة بالعرف القبلي أكثر من دستور الدولة. وحسب رأي الباحث خيرى قطاوي أن هذه الحالة أنتجت مواطن يحن أكثر إلى الدفء في حضن المجتمع القبلي، على الرغم أن مسألة الحقوق والواجبات المدنية في نظام الدولة معروفة لديه مسبقا، إلا نراه يزود بها ويناقص عليها دون حساب، فيطالب بحقوقه بإصرار ويتهرب من واجباته على الموال نفسه.²⁰
- وعلى رأي السوسيولوجي روبرت ميرتون Robert Merton أن الفرد ضمن هاذين التصورين للمواطنة قد يأخذ أربع أشكال في علاقته مع الدولة فيما أن:²¹

- يرفض الفرد مسايرة المعايير التنظيمية للدولة ويفرض معها القيم المدنية ويتكيف وفق حاجاته الاجتماعية الأساسية المدعومة بالتوجهات القبلية والعصبية.
 - يرفض الفرد التكيف مع معايير النسق الاجتماعي للدولة ويتمسك بالوسائل التنظيمية فيها لتحقيق مصالح خاصة، ما يضعف انتمائه إلى المجتمع وهو ما نشهده في الحالة البرجوازية وتغلغلها في المنظمات السياسية من أجل تحقيق المكاسب المادية.
 - ينسحب من الصورة الاجتماعية ككل، وهنا يميل الفرد للاستمرار في حالة اللامبالاة فهو يرفض الوسائل والمعايير التنظيمية كما يرفض المشاركة في الصالح العام.
- وبحسب رأي الباحثين السوسيولوجيين أنه لا يمكن القضاء على هذه الصورة بموجب مواد قانونية في الدستور، بل عن طريق التربية الاجتماعية والتنشئة السياسية أو بما يطلق عليه بالتربية من أجل المواطنة. فنحن بحاجة لتغيير هذا المناخ النفسي والعقلي لأن فكرة المواطنة التي نحاول الوصول لتجسيد لها سلوكيا وأخلاقيا تحتاج رابطة عضوية مباشرة مع المجتمع بعيدة عن حالة الاغتراب الاجتماعي وسيادة الفكر البراغماتي الذي يحصر الولاء في مقابل ما تقدمه الدولة من ريع اجتماعي.
- وهو ما يفتقده المجتمع الجزائري في الحقيقة على اعتبار أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرزه الريع النفطي أنتج مواطنة جزائرية مادية مفرغة من بعده النفسي والروحي، إذ لا تغدو العلاقة بين المواطن ودولته علاقة روحية مبنية على الاحترام والتضحية، بقدر ما تغدو علاقة مادية تتأثر بما تقدمه الدولة من هبات ومساعدات مالية مصدرها العائد النفطي.²² فهذه الحالة السلبية هي أيضا تبعات عدم نضج الثقافة المدنية لدى المواطنين فحتى وإن تم توعيتهم وإقرار مبدأ التصويت في الانتخابات كحق يكفله الدستور لهم مثلا، نجد أنهم في الحقيقة لم يتعلموا بعد كيفية استخدامه بما يعود على المصلحة العامة للمجتمع. وعلى رأي الباحث الفرنسي بيار روزنفلون Pierre Rosanvallon أن إقرار مبدأ كهذا في أي مجتمع، يجب أن يكون مسبقا بعمليات تثقيف مدني، يسهلان على المواطن استيعاب ما يدور حوله و معرفة حقوقه وواجباته وحدود مسؤولياته...²³، أما في غياب هذه التثقيف المدني سيصعب علي المواطن العادي فهم اللغة التي يتخاطب بها المجتمع السياسي من ناحية الألفاظ والمذلولات ناهيك عن قدرته على استقراء اتجاهات أي نوع من الأحداث الاجتماعية والسياسية في المجتمع ككل.
- وعليه يمكننا القول إن من يتحمل مسؤولية عدم نضج فكرة المواطنة في ذهنية المواطن الجزائري هو المجتمع السياسي والرسمي بدرجة كبيرة جدا، وذلك بما يضيفه من سلبية على الفلسفة السياسية ورؤيتها في ما يجب أن تكون عليه علاقة الدولة بالمجتمع وتدبير الشأن العام، ونحن نرى تجليات هذه السلبية على رأس أكبر قطاع حكومي (منظومة التربية) الموجه أساسا للتنشئة والتكوين الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع، والتي يرى الباحثون فيها أن أسس برامجها التربوية قائمة على التقليدية، ولا تأخذ بمعايير صالحة لمجتمعنا وخصوصيته الثقافية والاجتماعية، من حيث أنها تأخذ بالقلب الفلسفي لفكرة المواطنة في المجتمعات الغربية، في مقابل تجاهل كامل لديناميكية ممارسة هذه الفكرة وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع. وبالتالي درجت فكرة المواطنة في المخيال الاجتماعي للمواطن الجزائري بصور مشوهة أقرب للفردانية والانانية، والتي تعمل على "دغدغة الغرائز وإرساء حب التملك والاستئثار بالمال عبر المطالبة

بالحقوق في الحرية، من حيث هي ليس في المنظومة الثقافية الغربية سوى الحق في المتعة والاستمتاع والرفاهية والترفيه الديمقراطي²⁴.

وهنا يجوز لنا التساؤل عن الكيفية التي تساعد المجتمع في تصويب الصورة الاجتماعية لفكرة المواطنة في الجزائر وفق خصوصياته؟

يمكن القول من خلال ما تم طرحه سابقا، أنه يجب على المجتمع الرسمي في الجزائر ان يعيد هيكلة فلسفته في ما يجب ان تكون عليه فكرة المواطنة الجزائرية، وذلك بما يتعلق بتوافقها مع الرؤيا الأخلاقية التي تحكم نفسية وممارسات المواطن الجزائري في حياته الاجتماعية والسياسية، وهذا يتطلب منها إيجاد مختلف الآليات الاجتماعية والتربوية التي من شأنها أن تسهم في تخريج مواطن جزائري مسؤول عن علاقته إتجاه المجتمع وكيان الدولة، بحيث يكون على دراية تامة بـ:

- مسؤوليته الوطنية: التي تتضمن فخره بتاريخ الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بمنظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية التي يقوم عليها مجتمعه، إضافة لمعرفته بالأنظمة ومختلف القوانين التي تضمن حقوقه وواجباته اتجاه مجتمعه والنظام السياسي.

- مواظنته المسؤولة: والتي تتضمن التزاماته بالدفاع عن العدالة الاجتماعية ونقد كافة الأطر والبنى الاجتماعية والسياسية، إضافة لقدرته على فهم السلوك السياسي ومختلف مظاهر الحراك والتغير الاجتماعي، بما يضمن له الحد الأدنى من النشاط والمساهمة الاجتماعية.

خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الأوراق القليلة أن نقف في قراءة نقدية على أبعاد فكرة المواطنة في المجتمع الجزائري، والذي إذا أردنا الحكم عليها فهي لا تزال في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري كممارسة اجتماعية ذات صفة بدائية ولم ينتج لها النضج رغم المحطات التاريخية التي مرت بها، وذلك إذ أردنا تقييمها وفق ما ذكرناه سابقا.

ويتحمل المجتمع السوسيو-سياسي في الجزائر جزء كبير من هذا التشوه في معالم الفكرة، فرغم التبعات الإيجابية (لروح الوطنية كإطار فلسفي) عكسه استقلال الجزائر على المركب النفسي والعقلي للمواطن الجزائري، إلا انه فشل في استغلاله ضمن عمليات التنشئة السياسية وذلك بإضفاء معالمه على الحياة العامة في المجتمع، فعلى حد قول مصطفى الأشرف أن الناس بعد استقلال الجزائر أخذوا في محطات من الإصلاح السياسي والاجتماعي يتنافسون في حماس لجمع كل ما يتعلق بكفاح البلاد من معلومات قديمة وحديثة، على أن هذا العمل كان يرمي بالدرجة الأولى إلى التغني بالماضي والرد على الأعداء، أكثر مما كان يرمي إلى التوعية العامة والنقد والبناء الذاتي لشخصية المواطن الجزائري²⁵. والذي إن أردنا تحقيقها فإن ذلك يستلزم تطبيع فكرة المواطنة في مخيال وشخصية هؤلاء الأفراد فيكون بذلك قادرين على الانفتاح على ذوات المجمع الجزائري ويتبادلون الأفكار والتصورات والعواطف والاحترام، مع استيعاب كامل لمختلف الوقائع والأحداث الاجتماعية من حولهم.

مراجع المقال:

- ¹ أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، مصر، دس، ص 26
- ² علي ليلة، المجتمع المدني العربي وقضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، مصر، 2013، ص 74
- ³ محمد الكتاني، القيم المرجعية للمواطنة وتخليق الحياة العامة في المغرب، ندوة أكاديمية بالمملكة المغربية بعنوان تخليق الحياة العامة في المغرب أيام: 25-26 نوفمبر 2013 مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط دس ص 50
- ⁴ أحمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر للمسؤولية الاجتماعية والمواطنة، 19-16 مايو 2009، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناينة، القاهرة، 2010، ص 17
- ⁵ T.H.Marshall, Citizenship and Social class and other essays, Campridge at The University press, London, 1950, p10-11
- ⁶ أحمد زايد، نفس المرجع السابق، ص 20
- ⁷ علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 55
- ⁸ منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2013 ص 157
- ⁹ محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، دس دب ص 113
- ¹⁰ نفس المرجع، ص 115
- ¹¹ نفس المرجع، ص 289
- ¹² منير مباركية، مرجع سابق، ص 160
- ¹³ محمد القاسم زيدان، الشباب والتربية <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1807> في يوم 2010/12/19
- ¹⁴ منير مباركية، مرجع سابق، ص 200
- ¹⁵ علي ليلة، مرجع سابق، ص 81
- ¹⁶ نمر فريشة، فعالية المدرسة في التربية الوطنية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت لبنان 2002 ص 25
- ¹⁷ كمال نجيب، ثقافة الشباب المصري، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، مصر 2008، ص 45
- ¹⁸ العربي فرحاتي، التربية على القيم بين الوظيفة التسلطية والوظيفة التوجيهية، مجلة عالم التربية، العدد 21، منشورات عالم التربية، المغرب 2012 ص 109
- ¹⁹ أحمد بن نعمان، اطلبوا الوطنية ولو في فرنسا، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2005 ص 110
- ²⁰ علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 51
- ²¹ هناء حسني محمد النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 59-60
- ²² منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص 203
- ²³ عبد العزيز قريش، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن ملتقى مبادرات التواصل والإعلام والتوثيق فاس المنتدى المتوسطي الدولي الثاني لجمعيات المجتمع المدني المنظم تحت شعار: " الكرامة الإنسانية هي الرأسمال الأساسي لوجود الإنسان " فاس، أيام: 4 و5 و6 يوليوز 2008
- ²⁴ العربي فرحاتي، مرجع سابق، ص 110
- ²⁵ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983 ص 417